الحكومة في جلسة الثلاثاء

تأمين المواد الغذائية لشهر رمضان

إعداد رؤية متكاملة لوضع القطاع الطبي

الوطن

استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة حسين عرنوس رؤية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير قطاع التعليم العالي للمرحلة (٢٠٢٣– ٢٠٣٠) والهادفة إلى تخريج كفاءات بشرية ذات قدرة علمية متلائمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمراحل التي وصلت إليها خطة الوزارة والإجراءات المتخذة في مجالات التحول الرقمي والخريطة التعليمية والبحث العلمي والسياسات التعليمية والتعليم التقاني والخاص وخطوات تحسين مؤشرات العملية التعليمية وتطوير سياسة الاستيعاب والقبول الجامعي.

وتم التركيز على أهمية إيلاء التدريب في مجالات التعليم التقاني والمهني والفني العناية المطلوبة بما يؤمن احتياجات سوق العمل وتوظيف مخرجات البحث العلمي ورسائل الدراسات العليا في تطوير مختلف القطاعات الخدمية والتنموية والصناعية وضرورة إحداث تخصصات جديدة تتلاءم مع الاحتياجات المحلية وتوسيع المشاركة في المؤتمرات العلمية التخصصية.

وأعاد المجلس مناقشة مشروعي الصكين التشريعيين المتعلقين بإحداث صندوق مشترك للقضاة، وإحداث صندوق مشترك لمحامي الدولة لدى إدارة قضايا الدولة ومنحهم بدل مرافعة شهرية.

وناقش المجلس مجموعة من الملفات المرتبطة بعدد من القطاعات الحيوية الخدمية والتنموية والاقتصادية وشملت إعداد رؤية متكاملة لتطوير مهنة الطب الشرعي وتحسين أوضاع العاملين فيها، على أن تتضمن الرؤية حزمة من المحفزات لزيادة أعداد الأطباء الراغبين بدخول هذا الاختصاص، وإعداد دراسة لتحسين واقع العاملين في مهنة التمريض والحفاظ على الخبرات والكفاءات العاملة في هذا القطاع، وتكثيف الجهود لإنجاز التحول الرقمي والدفع الإلكتروني وتطوير واقع الخدمات الإلكترونية بما يخفف من الوقت والجهد على متلقي الخدمة، إضافة للإسراع بإنجاز مشروع سد ١٦ تشرين في اللاذقية ووضعه بالخدمة وتذليل أي عقبات في هذا الإطار.

وكذلك اتخاذ كل الإجراءات لتأمين المواد في الأسواق وخاصة الغذائية بكميات كافية مع قرب حلول شهر رمضان المبارك، والإسراع بوضع مطحنة تل بلاط في حلب بالخدمة واستكمال إنجاز مطحنة تلكخ والسير بخطة واضحة وبرنامج زمني محدد لتأهيل المطاحن المتضررة في المحافظات، والتدقيق في آليات توريد الدقيق إلى المطاحن الخاصة والعامة والكميات المسلّمة لها.

ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع شركاء التعاون الدولي بما يحقق المصلحة الوطنية، واستكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة التي وصلت نسبتها حتى اليوم إلى نحو ٨٠ بالمئة.

المالية ناقشت بيانات المصارف عام ٢٠٢٣ من دون أن تنشرها!!

ياغي يناقش مع مديري المصارف زيادة عدد الصرافات والتوسع في نشر أجهزة البيع

عبد الهادي شباط

اجتمع وزير المالية كنان ياغي مع مدير المصارف العامة وتم نقاش واقع العمل المصرفي ودور المصارف في تعزيز الشمول المالي وآليات تحديث البنية التقنية والتجهيزات المصرفية وتحسين الخدمات الإلكترونية، كما بحث الاجتماع حسب الخبر الذي نشرته صفحة رئاسة مجلس الوزراء جملة التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، وضرورة زيادة الدعم المقدم للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، من خلال التمويل من قبل المصارف العامة، وبهدف تنمية الاقتصاد الوطني.

كما تم التركيز على عملية تحديث أنظمة المصارف الأساسية، وخاصة في المصرفين العقاري والتجاري السوري، إضافة إلى خطة تطوير الخدمات الإلكترونية والربط مع شركات الدفع الإلكتروني، وتحسين خدمة الصراف الآلي، وزيادة عدد الصرافات العاملة والتوسع في نشر أجهزة نقاط البيع (بي أو إس)، والربط بين صرافات التجاري السوري والعقاري.

وتم عرض وبحث نتائج الأعمال المصرفية للعام ٢٠٢٣ حيث أظهرت زيادة بنسبة ٨٢ بالمئة في إجمالي القروض الممنوحة، وتم التطرق إلى خطة التسليف للعام الجاري، إضافة إلى مناقشة ملف الديون المتعثّرة وضرورة متابعة الإجراءات اللازمة وفقاً للقوانين.

إضافة لمراجعة انتشار الفروع المصرفية، وتوسيع الخدمات في المناطق النائية، مع التركيز على تأهيل الفروع المتضررة ودراسة إمكانية زيادة عدد الفروع في المدن والمناطق الصناعية.

وفي تصريح لـ«لوطن» بيّن مدير في المصارف العامة أن الاجتماع ناقش البيانات المالية عن العام ٢٠٢٣ ومؤشرات ودلالات هذه الأرقام والبيانات والبناء عليها بما يسهم في خطة التسليف العام للمصارف الحكومية، إضافة لموضوع الحوافز للعاملين في القطاع المصرفي الحكومي التي تم التفاهم على ربطها في وقت سابق بالأرباح التي تحققها المصارف، لكن قرار التريث في الحوافز الأخير الذي صدر عن الحكومة أسهم في التريث في الحوافز أيضاً في القطاع المصرفي.

وحول هيكلة المصارف العامة ودمج بعضها مثل مصرفي التسليف والتوفير بيّن أنه لا جديد في الموضوع مع أنه تم بحث الموضوع وتم إعداد مذكرات تفصيلية في ذلك.

أكاديمي: اقتراح أن تصدر المالية بيانات ربع سنوية

من منصة «العلوم الاقتصادية» باحث يسأل لماذا لا تمتلك الحكومة الجرأة لعرض التفاصيل المالية على الرأي العام

هناء غانم

حاول الباحث الاقتصادي الدكتور أيهم أسد خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي تسليط الضوء على تطور الفكر المالي في الكثير من اقتصادات العالم والذي أدى إلى ظهور ما يسمى بـ«الموازنات المفتوحة».

وأوضح أن تلك الموازنات التي تعرض من خلالها وزارات المال نفقاتها وإيراداتها بشكل علني وشفاف على المواطنين من أجل معرفة ماذا وكيف وأين تنفق الحكومات مواردها المالية من ضرائب ورسوم وغيرها. وذلك كجزء مما يسمى «شفافية إدارة المال العام» في الحكومة، الأمر الذي يقوي ثقة المواطنين والمستثمرين والحكومات الأخرى باقتصاد الدولة المعنية.

تساؤلات عديدة أثارها الباحث وفي مقاربة سريعة لهذا المفهوم مع الحالة السورية، مبيناً أن الاقتصاد السوري أبعد ما يكون عن موضوع «شفافية إدارة المال العام»، فباستثناء ما يتم نشره من مراسيم وقوانين مالية تتعلق بزيادة الرواتب والأجور والضرائب وقوانين إصدار الموازنة العامة للدولة، وقليل من مناقشات مجلس الشعب حول بعض الأرقام العامة جداً في الموازنة العامة للدولة فإننا لن نجد شيئاً متاحاً للرأي العام حول إدارة المال العام، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا تملك الحكومة الجرأة الكافية لعرض تفاصيل المال العام على الرأي العام؟ والنتيجة أنه لا الأكاديميين المختصين، ولا الباحثين في الشأن الاقتصادي، والمستثمرين، والرأي العام يعرفون شيئاً عن كل ما يتعلق بتفاصيل المال العام، علماً أن شفافية إدارة المال العام تقع في صلب العقد الاجتماعي وعلاقة المواطن مع دولته، وتعبر عن مدى اتساع الثقة بينهما، وتدل على مدى احترام حقوق المواطنين والتعامل معها بشفافية ووضوح، كما تشير في الجانب الآخر إلى مدى ثقة الحكومات بالقرارات والإجراءات المالية التي تتخذها وتتبعها، ومقدار النزاهة في جباية وصرف المال العام.

شفافية إدارة المال العام

عرج الباحث في محاضرته على مفهوم شفافية إدارة المال العام وضرورة توفير بيانات ومعلومات وتقارير مالية موثوقة وشاملة ومصنفة بدقة بشأن أنشطة الحكومة المالية في الماضي والحاضر والمستقبل، وتفيد شفافية المال العام المواطنين بإعطائهم المعلومات التي يحتاجون إليها لمساءلة حكوماتهم عن خيارات سياساتها المالية والنتائج التي ترتبت عليها.

كما تستفيد الحكومات الأكثر شفافية مالية من قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل الدولي، مثلما تستفيد الأسواق والمستثمرون من تلك الشفافية في تحليل الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للحكومات.

وتتطور الشفافية المالية أكثر وصولاً إلى ما يسمى بـ«الموازنة المفتوحة»، والتي تعني نشر الحكومات أغلب بياناتها المالية على مواقعها الإلكترونية وإتاحة وصول المواطنين كلهم إليها من دون استثناء كأحد حقوق المواطنين المالية.

وقال: ما زالت مقومات شفافية إدارة المال العام في الاقتصاد السوري وفق تعاريف ومكونات الشفافية السابقة في حدودها الدنيا، فالكثير من البيانات المالية لا تنشرها الحكومة لعموم المواطنين، ولا تقدمها حتى للمختصين لمناقشتها علناً، أو لمعرفة آرائهم العلمية فيها، فالحكومة مثلاً لا تنشر مشروع الموازنة العامة للدولة ولا حسابها الختامي، في الوقت الذي لا توجد فيه تشريعات حكومية تحث الحكومة على ضرورة نشر بياناتها المالية بشكل دوري، فلا يوجد قانون يفرض على الحكومة ضرورة نشر بياناتها المالية وإتاحتها للجمهور في أي خطوة من خطوات إعداد الموازنة، وغالباً ما تعطي الحكومة الكثير من الخصوصية لبياناتها المالية وتقيد الحصول عليها.

مكونات شفافية إدارة المال العام

وأوضح الباحث أن هناك عدة مكونات لإدارة المال العام ويتجلى أبرزها بالعلنية والوضوح والحداثة وعدم التضارب مع بعضها وتوضيح أسباب تغييرها أو تعديلها، إضافة لذلك لابد من وجود شفافية في العقود والمناقصات وعمليات مكافحة التهرب الضريبي والتحصيل الضريبي، والأهم إتاحة البيانات للرأي العام والإعلام والقطاع الخاص بالشكل والتوقيت المناسبين وبالوقت ذاته إعلان المخاطر المستقبلية المتعلقة بالمال العام وإعلان توقعات السياسة المالية لفترات قادمة.

وعن الحالة السورية أشار إلى أنه من مهام وزارة المالية وضع وإدارة وإغلاق الموازنة العامة للدولة وتقديم جميع مشروعات القوانين المالية العامة واقتراح وتنفيذ السياسة الضريبية في ضوء السياسة المالية والاقتصادية العامة للدولة ووضع الخطط اللازمة وتنفيذها وفق المادة ٣ من القانون ٤١ عام ٢٠٠٧، مبيناً أن الدستور السوري أجاز لمجلس الوزراء وضع مشروع الموازنة العامة للدولة وأنه من اختصاصات مجلس الشعب إقرار الموازنة العامة والحساب الختامي (المادة ٧٥ – ٤) من الدستور، إضافة إلى مراقبة حركة المال العام من ناحية الإيرادات والنفقات وفحص الموازنة العامة للدولة بناء على المرسوم التشريعي ٦٤ عام ٢٠٠٣.

أما ماذا تتطلب الحالة السورية فقد أشار الباحث إلى أهمية نشر التشريعات المالية الأساسية الناظمة لإدارة المال العام وكذلك نشر أرقام الإيرادات والنفقات وتركيبها وتغيرها ومشروع الموازنة وقطع حسابات الموازنة وتقارير متابعة الموازنة، إضافة لذلك لابد أيضاً من نشر البيان المالي المتضمن توصيف الحكومة للوضع المالي لعام قادم وأسباب تغير الأرقام المالية والمخاطر المالية المتوقعة وأن يترافق ذلك مع نشر بيانات المديونية الخارجية والداخلية ومصادرها وتطورها.

مقترحات لتطوير الحالة السورية

لم يكتف الباحث بتقديم التساؤلات بل تقدم بعدة مقترحات لتطوير إدارة المال العام بكل شفافية، داعياً الجهات الوصائية إلى ضرورة نشر مشروع الموازنة العامة للدولة وقطع حسابات الموازنة العامة بشكل كامل على مواقع الجهات المعنية بإعدادها وتنفيذها ومراقبتها، معتبراً أن ذلك يساهم في تلقي الآراء من جمهور المختصين وجمهور العامة حول بنود الموازنة العامة للدولة من خلال بوابة إلكترونية تشاركية خاصة عبر تلك المواقع تُحدث لهذا الغرض تحديداً، وتصنيف تلك الآراء وإعداد تقارير حولها ترفع للإدارة المالية للاطلاع عليها والاستفادة مما هو قابل للتطبيق منها.

أضف إلى ذلك نشر تقارير مالية نصف سنوية أو ربع سنوية حول تطور النفقات والإيرادات والمديونية الداخلية والخارجية وتحليل آثارها على المواقع الرسمية السابقة ذاتها وتلقي الآراء حولها بالطريقة ذاتها، والأهم هو العمل على تشكيل لجان مجتمعية مكونة من شخصيات علمية واجتماعية ومنظمات غير حكومية في كل محافظة تسمى «لجان الموازنة المفتوحة» لنشر ومناقشة بنود الموازنة العامة وتقديم المقترحات المالية الأفضل حول ما تراه في تلك البنود، ومتابعة التقارير المالية الدورية الصادرة عن الحكومة، مبيناً أن نشر الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على المواقع الحكومية الرسمية هو لإطلاع الجمهور على النتائج المالية الفعلية للدولة ومناقشتها معه، كذلك نشر تحليلات حول الآثار المالية والاقتصادية للتشريعات المالية التي تصدرها الحكومة لمعرفة آثارها المالية والاقتصادية والاجتماعية ومشاركة الفئات المستهدفة بتلك التشريعات من مناقشة نتائجها علناً.

وأشار إلى أن نشر نموذج مبسط عن الموازنة العامة بما تتضمنه من أرقام مالية ومصاغ بلغة بسيطة لكي يستطيع عامة الناس قراءته واستيعابه ومعرفة مضمونه، وصولاً إلى إقامة حوارات عامة في الجامعات والمعاهد العليا والمراكز الثقافية والوحدات الإدارية لمناقشة القضايا المالية ذات الصلة بالموازنة العامة للدولة وبالتشريعات المالية.

رئيس تجار سوق الهال: حركة السوق بطيئة.. والنوع الأول للتصدير

محمد أحمد خبازي

أكد العديد من المواطنين في مدينة حماة لـ«الوطن»، أن أسعار الخضر بلغت أشدها في هذه الأيام، لتصبح تكلفة أصغر طبخة لأسرة مؤلفة من ٤ أشخاص، نحو ٤٠ ألف ليرة حتى لو كانت «مقالي» من دون الزيت والغاز! وأوضحوا أن الأسعار ترتفع كل يوم تقريباً لتختلف عن سابقه، لتزيد معاناتهم اليومية وشقاءهم المستمر، من جراء ضغوط الحياة وضعف القدرة الشرائية وتهالكها يومياً، وتفاقم تكاليف الطعام والشراب فقط!

وفي جولة لـ«الوطن» بالأسواق، تم تسجيل أسعار المواد الآتية: البندورة البلاستيكية سعر الكيلو ٩–١٠ آلاف بحسب الجودة، والباذنجان الأسود ٩٥٠٠ ليرة، والخيار ٩ آلاف ليرة والبطاطا ٥٥٠٠–٧٥٠٠ ليرة، والفليفلة الخضراء ١٢ ألف ليرة، والبصل الأحمر اليابس ٨ آلاف ليرة والفرنسي ٦ آلاف ليرة.

وبيّن عدد من الباعة في سوق ٨ آذار الشعبي أن حركة البيع والشراء ضعيفة، وأن معظم المواطنين كانوا يشترون البندورة والبطاطا والباذنجان بأجزاء الكيلو، واليوم صاروا يشترونها بالحبة.

وعزوا ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وخصوصاً في الآونة الأخيرة، وغلاء المواد في سوق الهال.

وهو ما أكده رئيس لجنة تجار سوق الهال بحماة محمود عرواني، الذي بيّن لـ«الوطن»، أن أسعار معظم المواد التي تتدفق لسوق الهال من الساحل، ارتفعت أسعارها مؤخراً بشكل كبير.

وعزا ذلك إلى تكاليف الإنتاج العالية، إضافة لأجور النقل الباهظة بعد رفع سعر المازوت للشاحنات إلى نحو ١٢ ألف ليرة لليتر، لتصبح أجرة الشاحنة نحو ١,٢ مليون ليرة، وبالطبع يحمل التاجر هذه الأجور على تاجر المفرق، ليحملها هو أيضاً على المستهلك.

وأكد عرواني أن حركة السوق بطيئة والكميات المستجرة رغم قلتها تتكدس بالسوق. وذكر أن كيلو البندورة بيع أمس بالجملة بين ٨٩٠٠–١٠ آلاف ليرة، وهي صنف ثان، فالأول يصدر إلى لبنان بسعر بين ١٢–١٤ ألف ليرة.

وكيلو الباذنجان بيع بين ٨٠٠٠–٨٥٠٠ ليرة، والبطاطا بين ٥٠٠٠–٦٥٠٠ ليرة بحسب النوع والصنف، والفليفلة الخضراء بين ٧٠٠٠–٨٥٠٠ ليرة، والخيار البلاستيكي بيع الكيلو منه بين ٧–٨ آلاف ليرة، والبصل الأحمر بـ٦٨٠٠ ليرة، والفرنسي بنحو ٤٨٠٠ ليرة، والجزر بـ٢٨٠٠ ليرة.

أما الخضر المحلية فبيع كيلو السبانخ بين ٢٥٠٠–٣٠٠٠ ليرة، والسلق بين ٧٠٠–٨٠٠ ليرة، والخس بين ٢٥٠٠–٢٨٠٠ ليرة، وربطة البقدونس مابين ٧٠٠–٩٠٠ ليرة.

وأما الفاكهة فذكر عرواني أن كيلو برتقال أبو صرة بيع أمس ٥٠٠٠–٦٠٠٠ ليرة، والأنواع الأخرى بين ٣٠٠٠–٣٥٠٠ ليرة، والبرتقال اليافاوي بين ٢٥٠٠–٣٠٠٠ ليرة، وكيلو التفاح المحلي بين ٧٠٠٠–٧٥٠٠ ليرة، والشامي بنحو ١٢٠٠٠ ليرة وكذلك تفاح السويداء.